

Distr.: General
1 March 2007

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/61/L.44 و Add.1)]

١٣٢/٦١ - تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية
في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت
بالمحيط الهندي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
و ١٥٢/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٥/٥٨ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٤/٥٨
و ٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٢/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٣١/٥٩ و ٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٤ و ٢٧٩/٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ و ١٥/٦٠ المؤرخ ١٤ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥،

وإذ تلاحظ الإعلان المتعلق بالعمل من أجل تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ
والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن الزلزال وأمواج تسونامي، الصادر
في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ والمعتمد في الاجتماع الاستثنائي لزعماء رابطة أمم
جنوب شرق آسيا المعقود في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(١)،

(١) A/59/669، المرفق.

وإذ تشير إلى إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي^(٤) المعتمد في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المعقود في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥)،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بانعقاد اجتماع الاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة تسونامي الذي نظمه مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة للانتعاش من كارثة تسونامي، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، والذي شاركت فيه الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية واتحادات المنظمات غير الحكومية والحكومات المانحة بهدف تحديد أولويات مشتركة وتنفيذ إجراءات من أجل تحقيق التنمية القائمة على مشاركة المجتمعات المحلية، وسد الثغرة في التمويل، وتعزيز المساءلة والشفافية، وإدماج الحد من أخطار الكوارث، والقدرة على التكيف في حالات الكوارث، وإنشاء نظام إنذار فعال يتسم بمزايا عديدة منها التركيز على البشر في خطط التنمية الوطنية، وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، ودعم أنشطة التمويل الصغير،

وإذ ترحب بانعقاد الاجتماع النهائي للاتحاد العالمي للبلدان المتضررة من كارثة تسونامي في نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، برئاسة السيد ويليام جيفرسون كلينتون، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، بصفته المبعوث الخاص للانتعاش من كارثة تسونامي، بغية استعراض التقدم المحرز وتحديد أهداف عملية الانتعاش والتعمير الرئيسية،

وإذ تلاحظ مع التقدير انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر في بون، ألمانيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ تؤكد ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من الأخطار وإدماجها، حسب الاقتضاء، في الخطط الإنمائية الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية تعزيز قدرة السكان على التكيف في حالات الكوارث وتقليل تعرضهم

(٢) A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢).

(٤) البيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً (A/CONF.206/6، المرفق الثاني).

(٥) A/61/87-E/2006/77.

ومصادر رزقهم والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والموارد البيئية للأخطار، وإذ تؤكد أيضا ضرورة قيام الحكومات بوضع وتنفيذ خطط وطنية فعالة لتنظيم الإنذار بالأخطار مع اتباع نهج الحد من أخطار الكوارث،

وإذ تشدد على أن الحد من الكوارث، بما في ذلك تقليل أوجه الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية، عنصر هام يساهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ ترحب بدور اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إنشاء وتسيير نظام الإنذار بتولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها، استنادا إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين ودون الإقليميين الضروريين لفعالية الترتيبات المتعلقة بنظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي،

وإذ تلاحظ البيان المتعلق بتقديم الدعم لنظام الإنذار بتولد أمواج تسونامي ونظام الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في إطار المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، التي تدعم التوافق التشغيلي فيما بين النظم والتبادل الحر والمفتوح والآني للبيانات، المعتمد في مؤتمر القمة الثالث لرصد الأرض، المعقود في بروكسل في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥،

وإذ ترحب بإنشاء صندوق التبرعات الاستثمارية المتعدد المانحين الخاص بترتيبات الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، وإذ تدعو الحكومات والبلدان المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى النظر في الإسهام في الصندوق الاستثماري، من خلال تقديم الاشتراكات المالية والتعاون التقني من أجل دعم إنشاء نظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي وفقا لاحتياجات بلدان المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا، لكي يساهم الصندوق الاستثماري في إنشاء نظام متكامل للإنذار المبكر يستند إلى موارد كافية ويشتمل على شبكة من المراكز التعاونية متصلة بالنظام العالمي،

وإذ تؤكد الحاجة إلى مواصلة الالتزام بمساعدة البلدان المتضررة وشعوبها، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، على الانتعاش تماما مما خلفته الكارثة من نكبات وصدمات، بما في ذلك مساعدتها فيما تبذله من جهود في الأجلين المتوسط والطويل في مجالي الإصلاح والتعمير، وإذ ترحب بتدابير المساعدة الحكومية والدولية في هذا الصدد،

١ - **تلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حكومات البلدان المتضررة للشروع في مرحلة الإصلاح والتعمير، فضلا عن تعزيز الشفافية والمساءلة الماليتين فيما يتعلق بتوجيه الموارد واستخدامها، بطرق منها إشراك مراجعي الحسابات العامين الدوليين، حسب الاقتضاء؛**

٢ - تشيد بالاستجابة الفورية للمجتمع الدولي والحكومات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد وبما قدموه من دعم متواصل ومساعدات وتبرعات سخية في إطار جهود الإغاثة والإصلاح والتعمير التي تجسد روح التضامن والتعاون الدوليين من أجل التصدي للكارثة؛

٣ - تحيط علماً مع التقدير بالعمل المستمر الذي يضطلع به السيد ويليام جيفرسون كلينتون، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، المبعوث الخاص للأمم المتحدة للانتعاش من كارثة تسونامي وبمختلف مبادراته، وتشجع جهوده لمواصلة مؤازرة الإرادة السياسية وللمساعدة على تحديد الأولويات وتحقيق التكامل بين جهود المجتمع الدولي، لا سيما ما تقوم به المؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم جهود الإصلاح والتعمير والحد من الأخطار في الأجلين المتوسط والطويل التي تقودها حكومات البلدان المتضررة؛

٤ - تشجع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، على تعزيز الشراكات ومواصلة دعم احتياجات الإصلاح والتعمير للبلدان المتضررة في الأجلين المتوسط والطويل؛

٥ - تشجع على مواصلة التنسيق الفعال بين حكومات البلدان المتضررة والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمجتمع المدني وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والقطاع الخاص المشاركة في جهود الإصلاح والتعمير، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للبرامج المشتركة القائمة وتفادي الازدواجية التي لا داعي لها وتقليل أوجه الضعف في مواجهة الأخطار الطبيعية في المستقبل، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية بشكل كاف، حسب الاقتضاء؛

٦ - تؤكد ضرورة إنشاء مؤسسات وآليات أقوى وبناء قدرات أكبر على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، على نحو ما أكد عليه في إعلان هيوغو^(٢) وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥^(٣)، وضرورة تعزيز التعليم العام والتوعية والمشاركة المجتمعية من أجل بناء القدرة بصورة منهجية على التكيف في حالات الأخطار والكوارث، فضلاً عن الحد من أخطار الكوارث وضعف السكان في مواجهتها، بما في ذلك إقامة نظام فعال ومستدام للإنذار بأمواج تسونامي، لا سيما في البلدان المعرضة لتلك الأمواج؛

٧ - تهيب بالدول التنفيذ التام لإعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وخصوصاً الالتزامات المتصلة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية وإلى الدول المنكوبة التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي

والاجتماعي والاقتصادي المستدام، لكي تضطلع بأنشطة الحد من الأخطار وعمليات الانتعاش والإصلاح في أعقاب الكوارث؛

٨ - تؤكد أهمية وضرة قيام حكومات البلدان المتضررة ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية باستكمال تقييمات الانتعاش بصورة منتظمة، باستخدام البيانات الوطنية للبلدان المتضررة واتباع منهجية متسقة، من أجل إعادة تقييم التقدم المحرز وتحديد الثغرات والأولويات، بمشاركة المجتمع المحلي في مرحلة الانتعاش والتعمير، سعياً لإعادة البناء بطريقة أفضل؛

٩ - تشدد على الحاجة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة بوسائل منها إنشاء نظام موحد لتتبع المعلومات المالية والقطاعية الكترونياً، وتبرز أهمية توفر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن الاحتياجات المقدرة ومصادر الأموال وأوجه استخدامها، واستمرار الدعم من المانحين، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك، من أجل مواصلة تطوير نظم التتبع الالكترونية في البلدان المتضررة؛

١٠ - تؤكد ضرورة قيام الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بتنفيذ البرامج وفقاً للاحتياجات المقدرة والأولويات المتفق عليها لحكومات البلدان المتضررة بأموال تسونامي، وكفالة الشفافية والمساءلة التامتين في أنشطتها البرنامجية؛

١١ - تلاحظ مع التقدير ما تبذله الوكالات الدولية والبلدان المانحة ومنظمات المجتمع المدني المعنية من جهود لدعم حكومات البلدان المتضررة في تطوير قدراتها الوطنية في مجال الإنذار بأموال تسونامي ومواجهتها، سعياً لزيادة وعي الجمهور وتوفير دعم يقوم على المجتمع المحلي لعملية الحد من أخطار الكوارث؛

١٢ - تشجع الوكالات الدولية والحكومات على تعزيز دعمها لإنشاء وتسيير وصيانة نظام الإنذار بأموال تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها والتعجيل به، تحت إشراف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، باعتباره الوسيلة الناجعة لتبادل الإنذارات والمعلومات ذات الصلة بسرعة وفي الوقت المناسب، والضرورية لإيصال إنذارات فعالة بأموال تسونامي على الصعيد الوطني؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل استكشاف الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرات المجتمع الدولي على الاستجابة السريعة من أجل تقديم الإغاثة الإنسانية الفورية، بالاستفادة من الترتيبات القائمة والمبادرات الجارية؛

١٤ - تشجع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ على مواصلة جهوده لتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية، وتهيب بمؤسسات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والجهات ذات الصلة في المجال الإنمائي أن تتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية وفعاليتها وكفاءتها؛

١٥ - تحث الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، عند التخطيط للتأهب للكوارث ومواجهة الكوارث الطبيعية وتنفيذ جهود الإنعاش والإصلاح والتعمير، بدمج منظور جنساني وأن تكفل أداء المرأة لدور نشط وعلى قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل إدارة الكوارث؛

١٦ - تؤكد أهمية القيام بعملية منسقة لتقييم الدروس المستخلصة من الاستجابة الدولية لحالة طوارئ إنسانية معينة، وتلاحظ جهود حكومات البلدان المتضررة والحكومات المانحة والمنظمات الدولية في تقديم تقارير عن التقييمات والدروس المستخلصة من كارثة تسونامي التي عصفت بالحيط الهندي^(٦)؛

١٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة"، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧.

الجلسة العامة ٧٩

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

(٦) تشمل التقارير ما يلي: "كارثة تسونامي التي عصفت بالحيط الهندي في عام ٢٠٠٤: تقييم استجابة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (مرحلة الطوارئ والانتعاش الأولية)؛" و "الناجون من أمواج تسونامي: بعد مضي عام واحد - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يساعد المجتمعات المحلية على إعادة البناء بصورة أفضل؛" و "نحو إقامة برنامج للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية في مجال التصدي للكوارث والحد منها: الدروس المستخلصة من كارثة تسونامي التي عصفت بالحيط الهندي؛" و "بعث الأمل في المنطقة: تقرير بعد مرور عام واحد؛" و "التقييم المشترك للاستجابة الدولية لأمواج تسونامي التي عصفت بالحيط الهندي: تقرير موجز".